

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء

مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٦/١٠/٢٠٠٨

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/٣١ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة مبلغ ٣٢٨٧٦٤٦ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائتان وسبعة وثمانون ألفاً وستمائة وستة وأربعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢١٢٣٥٤ ج (فقط مائتان واثنان عشر ألفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢١/١٢/٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى